العلاقات العراقية التركية في ظل القضايا العالقة بينهما

Iraqi-Turkish relations in light of the outstanding issues between them

كريم رقولي ***REGOULI Karim***

جامعة سطيف 2، الجزائر، k.regouli@univ-setif2.dz

تاريخ الإرسال: 2022/07/31 **تاريخ القبول:** 2022/10/20 **تاريخ النشر:** 2023/01/01

ملخص:

تسعى هذه الدراسة إلى معالجة موضوع العلاقات العراقية التركية في ظل القضايا العالقة بينهما، من خلال التطرق إلى مسار العلاقات العراقية التركية منذ تأسيس الدولة العراقية، وواقع هذه العلاقات بينهما على المستوى السياسي والاقتصادي بعد فترة الاحتلال الأمريكي لدولة العراق، وصولا إلى أهم العوامل المؤثرة في طبيعة بينهما، وبالخصوص القضية المائية، التركمان، الأكراد، وقضية الموصل. وقد توصلت الدراسة إلى أن العلاقات العراقية التركية من أكثر العلاقات حساسية، نظرا لوجود العديد من المشكلات السياسية والاقتصادية التي كان لها الأثر في دخول كلا البلدين في صراعات، لذلك وجب على الدولتين محاولة تقريب وجهات النظر بما يحقق الأمن والاستقرار في المنطقة، لتحقيق مصالحهما.

الكلمات المفتاحية: *العلاقات؛ العراق؛ تركيا؛ المياه؛ الأكراد.*

Abstract:

This study seeks to address the issue of Iraqi-Turkish relations in light of the outstanding issues between them, by addressing the course of Iraqi-Turkish relations since the establishment of the Iraqi state, and the reality of these relations between them at the political and economic level after the period of the American occupation of the State of Iraq, down to the most important factors affecting the nature of Between them, especially the water issue, the Turkmen, the Kurds, and the Mosul issue. The study concluded that the Iraqi-Turkish relations are among the most sensitive, due to the presence of many political and economic problems that had an impact on the entry of both countries into conflicts. Therefore, the two countries must try to bring their views closer in order to achieve security and stability in the region, to achieve their interests.

Keywords: *Relations; Iraq; Turkey; Water; The Kurds.*

* المؤلف المرسل: الاسم واللقب، k.regouli@univ-setif2.dz

مقدمة:

لقد تميزت العلاقات العراقية التركية في بدايتها بعدم وجود عثرات سياسية مهمة مؤثرة في توجهات كل طرف منهما تجاه الآخر، إلا أنها سرعان ما توترت و ذلك راجع إلى المتغيرات الداخلية، والإقليمية والدولية، والتي كان لها الأثر الواضح في علاقات البلدين إزاء بعضهما البعض، والتي ظلت توصف في الغالب بعدم التوازن والثبات، وذلك رغم وجود علاقات وطيدة ومتينة بين الشعب العراقي والتركي والتي من ضمنها تلك الروابط الدينية، والثقافية، والاقتصادية والاجتماعية، والتي سعى من خلالها البلدان لتطوير تلك العلاقات (منذ الاعتراف التركي بالعراق عام 1927)، وهذا بغية خدمة المصالح المشتركة بينهما ومحاولتهما وضع حد للخلافات الجانبية بينهما، والتي ظلت تعمل على عرقلة مجالات التنمية بينهما.

وقد تطورت العلاقات العراقية– التركية منذ العهد الملكي وبخاصة، بعد انعقاد حلف بغداد عام 1955م واستمر هذا التطور في العهد الجمهوري خاصة في نهاية العقد السادس من القرن العشرين، عندما تولى حزب البعث العربي الاشتراكي بقيادة أحمد حسن البكر القيادة عام 1968، والشيء نفسه بالنسبة للعقد السابع والثامن من نفس القرن، حيث عرفت فيه تطويرا مهما للعلاقات بين كلا الطرفين، وعلى مستوى مختلف الأصعدة، غير أن هذه العلاقات قد أصابها الجمود بعد حرب الخليج الثانية، بالخصوص عندما أعلنت تركيا بأنها مؤيدة للقرار الأممي، والذي يقضي بفرض حصار اقتصادي على العراق، رغم علم تركيا بتلك الخسائر الناجمة عن جراء ذلك الموقف الذي تبنته.

تطرح هذه الدراسة إشكالية محورية مضمونها التساؤل التالي:

إلى أي مدى يمكن القول إن العلاقات العراقية التركية متسمة بالثبات والتوازن في ظل القضايا العالقة بينهما؟

تنطلق الدراسة من فرضية أساسية فحواها، أن تفاقم الأزمات بين البلدين وعدم وضع الحلول الناجعة لها، سيصعب من إقامة علاقات طيبة بين البلدين.

وللإجابة عن الإشكالية تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة محاور أساسية:

1. مسار العلاقات العراقية التركية
2. واقع العلاقات العراقية تجاه تركيا بعد الغزو الأمريكي
3. العوامل المؤثرة في العلاقات العراقية التركية بعد الغزو الأمريكي

1. مسار العلاقات العراقية التركية:

أ. قبل حزب البعث:

فرض الجوار الجغرافي بين العراق وتركيا على صانع القرار السياسي لدولة العراق ربط علاقات اقتصادية، وتاريخية وثقافية منذ القدم (جبر شيال 2012، ص. 40)، واستمر هذا الإرتباط إلى الحكم العربي الإسلامي- الأموي ثم العباسي، ثم في الخلافة العثمانية أين أصبحت العراق جزءا لا يتجزأ من الدولة العثمانية منذ أوائل القرن السادس عشر ميلادي، إلى غاية نهاية الحرب العالمية الأولى في العقد الثاني من القرن العشرين، وبعد انتصار الحلفاء على دول المحور ومعهم تركيا، حاول المتنصرون في الحرب تقسيم تركيا وإعطاء

الأكراد والأرمن فيها الاستقلال وذلك في معاهدة سيفر التي تم التوقيع عليها في 10 سبتمبر 1920 بين الإمبراطورية العثمانية ودول الحلفاء.

وفي 24 أوت عام 1923 تم عقد معاهدة لوزان بين تركيا ودول الحلفاء، والتي توجت بإبقاء تركيا في حدودها الجديدة، بعد انفصال الأقطار العربية عنها (رافد 2014، ص.ص.31-32)، على غرار قضية الموصل الذي انتهت بقرار عصبة الأمم رقم 16 بتاريخ 16 ديسمبر 1925، بضمه إلى العراق، على الرغم من احتجاج تركيا على ذلك.

ولقد تم عقد معاهدة حسن الجوار وتثبيت الحدود بين بريطانيا وتركيا والعراق في 05 جوان 1926 وصادق عليها المجلس الوطني التركي في 07 جوان 1926، بعد حصول بؤر الاحتكاك بين العرب وتركيا عندما قامت بمطالبتها بضم لواء الموصل إلا أنها فشلت في ذلك، ورغم أن قرار التنازل عن ضم هذا اللواء صعبا، إلا أن أتاتورك لم يدخل في صراع مع بريطانيا، وذلك لحاجة بلاده الماسة إلى تحقيق نوع من الاستقرار والأمن والسلم بغية إعادة البناء الداخلي لبلاده بعد سنوات طويلة من الانهيار (النعيمي 2010، ص.ص. 15-16).

ولأجل تطوير هذه العلاقات بذلا الجانبان مجهودات حثيثة للتخفيف من حدة التوتر وعدم الاستقرار الذي كان سائدا بينهما، وهو ما توج أثناء الزيارة التي قام بها ملك العراق فيصل الأول عام 1931 بدعوة من الرئيس التركي، أتاتورك، وقعا خلالها عدة معاهدات، والتي ساهمت بدورها بالتقريب بينهما، ومن ثم أصبحت العلاقة جيدة بين كلا الطرفين لتنتهي بذلك سلسلة طويلة من النزاعات الحدودية التي شهدها تاريخ العلاقات بين البلدين(رافد 2014، ص. 33)، كما جرى خلال تلك الزيارة التوقيع على اتفاقيات ثنائية تتعلق بتسليم المجرمين بين العراق والجمهورية التركية في 19 جانفي 1932 و مسألة الإقامة.

ولقد طرأت تطورات على العلاقات العراقية التركية في الأربعينيات من القرن الماضي مصدرها الحركة التي قام بها رشيد علي الكيلاني عام 1941 والذي أصبح على رأس الحكومة العراقية، و هو الأمر الذي أثار مخاوف تركيا التي كانت ترى في رشيد علي الكيلاني أنه قام ببيع العراق إلى ألمانيا، وهو ما دفعها إلى عدم الإعتراف بحكومته، وهذا كله يتعارض مع توجهات السياسة الخارجية التركية، التي كانت ترى بأنه يجب أن يكون العراق مستقلا ومنسجما مع تركيا أكثر منها مع أي دولة أخرى (النعيمي 2010، ص. 17).

وفي عام 1946م أبرمت مجموعة من المعاهدات والاتفاقيات بين تركيا والعراق منها على سبيل المثال:

- ✓ معاهدة صداقة وحسن الجوار، والتي احتوت على عدة بروتكولات مرفقة مع المعاهدة حول العديد من القضايا.
- ✓ اتفاقية التعاون المدني والقضائي والجزائي.
- ✓ اتفاقية تسليم المجرمين.

غير أن تلك التوجهات الايجابية التي رسمتها دولة العراق تجاه تركيا لم تدم طويلا، وهذا راجع إلى قيام ثورة 14 جويلية 1958 حيث تم من خلالها الإطاحة بالنظام الملكي، وقيام النظام الجمهوري، وعندها بدأ حلف بغداد بالانهيار وانسحب العراق منه رسميا عام 1959، وتبنت تركيا موقفا متحفظا تجاه الثورة العراقية، وهو ما تبين واضحا عندما قامت بإرسال قواتها نحو الحدود (رافد 201، ص. 35).

إلا انه مع حدوث انقلاب 8 فيفري 1963 ضد حكومة عبد الكريم قاسم سارعت تركيا بالاعتراف بها، غير أنه لم تكن هناك رغبة جامحة من طرف صناع القرار لدى الدولتين بغية إرجاع العلاقات إلى سابق عهدها، بل أصابها نوع من الجمود إلى غاية 1965، أين تم إبرام اتفاقية تجارية في سبتمبر 1965، واتفاقية أخرى في المجال السياسي بين البلدين، كما تم إبرام اتفاقية ثقافية بينهما في 7 فيفري 1966، وبموجب تلك الاتفاقية المبرمة بينهما تم الاعتراف باللغتين العربية والتركية والذي توج فيها بفتح المركز الثقافي التركي في العراق وتأسيس قسم للغة التركية وآدبها في جامعة بغداد.

ب. بعد حزب البعث:

استمرت توجهات السياسة الخارجية العراقية تجاه تركيا في التقدم بعد انقلاب 1968، الذي قاده حزب البعث العربي الاشتراكي ضد النظام العارفي، حيث حدثت هناك علاقة نوعية بينهما لاسيما بعد إعلان الحكومة التركية بالاعتراف الفوري بالحكومة الجديدة، وجراء ذلك عملت الثورة التي قادها مجموعة من إطارات حزب البعث العربي الاشتراكي بتعزيز علاقاتهم مع الجارة تركيا، وذلك على أساس المصالح المشتركة التي تخدم كلا الطرفين على كافة المستويات، وهو ما أدى بذلك الى التقارب بينهما بشكل كبير، لاسيما بعد قيام الحكومة التركية بتخفيض الدعم اللوجيستي للأكراد المتمردين في العراق، ونتيجة لذلك وقعت اتفاقية في 23 سبتمبر 1973 لبناء خط أنبوب من كركوك إلى منطقة DORTYOL في تركيا، بغية نقل النفط من الحقول العراقية إلى مراكز الصناعة الموجودة في تركيا(النعيمي 2010، ص. 21).

شهدت فترة الثمانينات من القرن المنصرم انتعاشا كبيرا في مستوى العلاقات الموجودة بينهما لاسيما بعد التوصل إلى عقد اتفاقية للنقل البري، وأخرى تجارية، ومن جهة أخرى، قامت تركيا بفتح جميع موانئها وطرق مواصلاتها لغرض استقبال البضائع المستوردة لصالح العراق، كما تجدر الإشارة هنا إلى أن عدد الأيادي العاملة التركية العاملة لدى دولة العراق وصلت إلى ما لا يقل عن 15000 عامل، كما إزداد حجم التبادل التجاري عام 1984 ليصل إلى ما يقارب مليار و 300 مليون دولار، وفي عام 1987 تم التوقيع على بروتكول جديد لتنمية العلاقات الاقتصادية والتجارية بينهما، وشكل العراق في تلك المرحلة الدولة الثانية في قائمة الدول المستوردة من تركيا، والدولة الثالثة من قائمة الدول المصدرة لها (جبر شيال 2012، ص. 43).

إلا انه مع نهاية الحرب العراقية الإيرانية قامت الولايات المتحدة بالتهيئة لحشد الرأي العام بغية ضرب العراق، وزرع المخاوف في نفوس الدول المجاورة، لاسيما منها تركيا التي بدأت في التحول نحو موقف جديد في سياستها تجاه العراق، وفي خضم التحول الذي تبنته تركيا تجاه العراق صرح الرئيس التركي – أوزال- قائلا: "إن العراق خاض حربا مع إيران، ومن ثم اعتدى على الكويت فمن يضمن له بأنه لن يهاجم تركيا أو يتحرش بها..."(النعيمي 2010، ص. 87)، وهو ما أدى إلى التغير في طبيعة العلاقات بينهما منذ حرب الخليج الثانية.

إلا أنه مع بداية 1999 تغير الموقف التركي تجاه العراق سيما منه بعد القضاء على زعيم حزب العمال الكردستاني عبد الله اوغلان وعودة الاستقرار النسبي في شمال العراق وهو ما دفع بقادة البلدين إلى الاتصال المباشر بينهما وفتح قنوات الحوار فيما بينهما ومحاولتهما الحثيثة من أجل اجتياز بعض الأمور التي تعترض سبيلهما لعقوبات الأمم المتحدة فيما يتعلق المسائل الاقتصادية التي تهمهما(حسين عبيد 2014، ص.100)، كما شملت الزيارة التباحث حول طلب العرق بوقف استخدام الطائرات الأمريكية والبريطانية

لقاعدة أنجريليك، كما حاول رئيس الوزراء التركي بولند أجويد خلال تشكيل حكومته مابين 1999 -2002 إلى تنمية العلاقات الثنائية بينهما(جبر شيال 2012، ص.45).

ومع بداية الإدارة الأمريكية تحريك المسألة العراقية عام 2002 في اتجاه تشكيل مناخ ضاغط بغية إسقاط نظام حزب البعث العربي الاشتراكي، تغير الموقف العراقي تجاه تركيا نتيجة تقديمها الدعم اللوجيستي للولايات المتحدة الأمريكية (السويداني 2011، ورغم المساعي الامريكية لإشراك تركيا في الحرب، إلا أن هذه الأخيرة رفضت ذلك (حسين عبيد 2014، ص.101).

2. واقع العلاقات العراقية تجاه تركيا بعد الغزو الأمريكي:

أ. على المستوى السياسي:

لقد اتسمت توجهات السياسية الخارجية العراقية حيال تركيا بعدم المقدرة على تحقيق المستوى المرموق الذي يليق بمكانتها، وبالخصوص على إثر نتائج الانتخابات العامة التي أجريت في العراق عام 2005، والتي لم تتحصل من خلالها الأقلية التركمانية سوى 3 مقاعد من مجموع 275 مقعدا، وهو ما دفع بالمسؤولين التركيين بالتشكيك في نزاهة تلك الانتخابات وجعلها غير ديمقراطية وغير عادلة، وحمّل الإدارة الأمريكية مسؤولية ما قد يقع من اضطرابات وعنف بين الكرد والتركمان في كركوك (بهنان عزو، ص. 60).

إلا أن السياسة العراقية تجاه محيطها الدولي – لاسيما الرافض للتدخل في شؤونه الداخلية– سرعان ما دفعت بتركيا إلى تغيير موقفها تجاه ما يجري في الساحة السياسية في العراق، وهو ما أدى إلى إعادة الأمور إلى "مجراها الطبيعي"، في الوقت ذاته مع الولايات المتحدة الأمريكية وكذا موافقة الإتحاد الأوروبي، وإلى استئناف مباحثات انضمام تركيا إليه شرط عدم تدخلها في العراق، وهو ما عزز من عملية التبادل التجاري بينهما.

وجراء التصريحات التي أدلى بها جلال الطالباني عام 2005 أبدت تركيا ارتياحها وشددت فيما بعد على ضرورة تطوير العلاقات الثنائية في كافة المجالات لاسيما منها في الجانب السياسي، حيث تلقى في جوان عام 2006 وزير خارجية العراق هوشيار زيباري رسالة من نظيره التركي تضمنت توجيه الدعوة لأجل زيارة تركيا بهدف تعميق التعاون فيما بينهما، وهو ما اعتبره البعض بأنه يمثل واقعا جديدا يدفع في إتجاه التحسن في مستوى العلاقات الثنائية، وذلك من خلال تأكيد قادة كلا البلدان في عام 2007 على ضرورة محاربة الإرهاب وعدم إعطائهم الفرصة لأي كان للتشكيك في تطوير هذه العلاقات، وبغية كسب ودّ الجانب التركي وتجنبا لأي عمل عسكري قد تقوم به القوات التركية دعت حكومة العراق في 17 نوفمبر 2007 بضرورة زيادة هذا التعاون من أجل التصدي لهجمات حزب العمال الكردستاني(بهنان عزو، ص. 61).

وفي إطار تعزيز تلك العلاقات تم التوقيع على مذكره التفاهم عام 2007، وفي عام 2008 قام الرئيس العراقي السابق جلال الطالباني بزيارة رسمية إلى أنقرة من أجل التأكيد على ضرورة تفعيل ما ورد في هذه المذكرة، وفي عام 2009، تم التوقيع على أول اتفاقية للتعاون الإستراتيجي بين تركيا وبلد عربي أو حتى بلد مجاور لها (محمود إبراهيم 2010، ص. 82)، وتفيد الاتفاقية على أن يلتقي رئيسا وزراء الدولتين مرة كل سنة على أقل تقدير، فضلا عن لقاءات دورية بين عدد من وزراء البلدين.

كما شملت هذه الشراكة الإستراتيجية المجالات السياسية والدبلوماسية والثقافية والأمنية والاقتصادية والعسكرية، التي تضمنت في الجانب السياسي منها ما يلي:

- ✓ دعم جهود الحكومة العراقية في مكافحة الإرهاب.
- ✓ الحفاظ على استقلال العراق وسيادته التامة ووحدة أراضيه ضد أية تهديدات.
- ✓ التزام دول الجوار وكذلك اجتماعاتها الموسعة في دعم الحكومة العراقية من أجل عراق حر مستقل، موحد، اتحادي، مزدهر.
- ✓ الالتزام بمبادئ هيئة الأمم المتحدة في احترام الحدود الدولية المعترف بها، وكذا التعهد بعدم التدخل في الشؤون الداخلية.
- ✓ تشجيع برامج التبادل الدبلوماسي والتعاون والتنسيق لسياسات الدولتين في المحافل الدولية والإقليمية.

وعقب انتهاء مباحثات الطرفين أكدا في مؤتمر صحفي بأنه توجد هناك إرادة سياسية مشتركة بغية التعاون الإستراتيجي بين البلدين، وظهرت أولى النتائج لتلك الاتفاقية عندما قام كل من العراق وتركيا والولايات المتحدة بإنشاء مركز قيادة مشترك في أربيل، بغية التنسيق على صعيد المعلومات الإستخبارية لمحاربة عناصر حزب العمال الكردستاني (بهنان عزو، ص. 66-67).

وعليه، فقد تدعم واقع السياسة الخارجية العراقية بدعوة وزير خارجية تركيا أحمد داود أوغلو لزيارة العراق وهو ما تم في أواخر نوفمبر2009، إلى كل من البصرة وأربيل والموصل أين قام بفتح قنصلية في كل محافظة من المحافظات التي قام بزيارتها، وفي هذا الصدد صرح قائلا: "أن تركيا والعراق سيشكلان محورا مهما في المنطقة، وسيحمل هذا المحور الممتد من البصرة إلى اسطنبول الرفاهية والاستقرار في المنطقة "(حسين عبيد 2014، ص. 103).

كما قام الرئيس التركي في نفس العام بزيارة إلى العراق والتي تعد الأولى من نوعها بعد ثلاثين سنة لبحث مختلف المسائل المشتركة، والتي أحالت دون تحقيق مستوى عال من العلاقات الثنائية بينهما، على غرار ملف حزب العمال الكردستاني، وملف المياه كشرط ضروري لتحقيق تعاون كامل بين البلدين في جميع المجالات، وبالفعل لقد تم الاتفاق المبدئي بينهما من خلال التصريحات التي أدلى بها اردوغان قائلا " تلقينا دعما من حكومة المالكي وحكومة إقليم كردستان ضد مقاتلي حزب العمال الكردستاني "، ومن جهة أخرى عرض المالكي في لقائه مع اردوغان مطالب العراق بتحديد حصص مياه نهري دجلة والفرات إلى العراق وسوريا إلى 550 متر مكعبا في الثانية (بهنان عزو، ص. 68).

وبهدف إقامة علاقات جيدة مع كافة الأطراف السياسية العراقية وتطوير العلاقات مع العراق في الفترات المقبلة، تم استقبال رئيس إقليم كردستان السيد مسعود البارازاني من طرف الحكومة التركية، وفي هذا الصدد صرحت تركيا عبر وزير خارجيتها بأن هذه الزيارة ليس معناه أن تركيا اعترفت بإقليم كردستان، لأن الاعتراف بين الدول وليس بين الدولة والإقليم، وقد شبه دواود أوغلو إقليم كردستان العراق بولاية تكساس الأمريكية، إذ أن زيارة تكساس لا تعني الاعتراف بها كولاية مستقلة عن الولايات المتحدة (محمود إبراهيم 2010، ص. 84)، ومن جهة أخرى صرّح البرزاني أن هدف زيارته إلى تركيا تتمحور حول إقامة علاقات موسعة بين البلدين التي يشترك الكرد معها في الكثير من القيم، مشيدا في ذلك بتلك المجهودات الجبارة التي أقيمت من

طرف الحكومة التركية لدفاعه عن كرد الأتراك وزيادة حقوقهم الثقافية والسياسية، وفي نفس السياق صرح وزير خارجية تركيا السيد أوغلو قائلا بأن أنقرة تتوقع تعاونا أوثق مع أكراد العراق في محاربة متمردي حزب العمال الكردستاني التركي المحظور ".

وفي نفس السياق، قام وزير خارجية تركيا السيد داوود أوغلو بزيارة رسمية إلى إقليم كردستان في 07 نوفمبر 2010، وتم استقباله من طرف رئيس الإقليم، وأكد أن هدف زيارته إلى الإقليم، هو بغية الإطلاع على آخر المستجدات بشأن المساعي المبذولة لتشكيل حكومة عراقية جديدة، وأن تركيا مستعدة لتقديم المشورة لأربيل وبغداد في هذا الشأن، كما قام بلقاء مع المالكي في نفس اليوم مؤكدا له بأن تشكيل الحكومة من اختصاص العراق وحده وجدد له دعم بلاده للعراق في سعيه لتحقيق الأمن والاستقرار (بهنان عزو، ص. 70-71).

ب. على المستوى الاقتصادي:

يكمن واقع هذه السياسة – وبالخصوص على المستوى الاقتصادي – في ترسيخ مبدأ الاستعداد التام من أجل ترميم العلاقة بين البلدين في مختلف المجالات، حيث قامت تركيا باعتمادها على سياسة القوة الناعمة والتي من خلالها سوف تهيمن على الثقافة والتعليم والتجارة، كما حاولت اغتنام الفرص الاقتصادية المتاحة لاسيما منه في المجال النفطي، وهو ما جعل تركيا تتنافس مع مختلف القوى الكبرى من أجل ضمان الحصول على حصتها من النفط العراقي (صيوان 2008، ص. 345)، ولعل ما يؤكد هذا الطرح ذلك التصريح الذي أكد من خلاله القنصل التركي في اربيل قائلا :" لا يحاول أحد أن يستحوذ فجأة على العراق أو جزء منه، ولكن نحاول أن نحقق تكاملا مع هذه الدولة ...، الطرق وخطوط السكك الحديدية والمطارات والنفوذ وأنابيب الغاز، حيث تعبر 1500 شاحنة تحمل مواد بناء تركية وأثاث...، وكل شيء يمكن أن يعرض في الأسواق العراقية، كما أن هناك أكثر من 700 شركة تركية عاملة في العراق (حسين عبيد 2014ن ص. 102).

ومن أجل تطوير واقع هذه العلاقات صرح جلال الطالباني في 21 ماي 2005 قائلا:" أن الجمهورية العراقية ستعمل جاهدة من أجل تطوير العلاقات بين الدولتين في المجالات السياسية والاقتصادية، وعلى فتح معبر حدودي ثان مع تركيا، وفتح قنصلية تركية في الموصل، ومن جهة أخرى، أبدي الجانب التركي استعداده الكامل من أجل العمل سويا، بغية تطوير العلاقات في مجال الصناعة، والعمل على زيادة التبادل التجاري ومناقشة بعض القضايا، على غرار قضية الديون المترتبة على العراق، والمقدرة بحوالي 1.400.000 دولار.

شهدت السنوات اللاحقة تطورا ملحوظا في مستوى تبادل الزيارات وعلى أعلى مستوى، تم من خلالها على التوقيع على عدة اتفاقيات اقتصادية وتجارية، والتي أدت إلى حصول العديد من الشركات التركية على فرص الاستثمار، من أجل إعادة إعمار العراق، وزيادة تدفق النفط العراقي عبر الأراضي التركية.

كما سعى الطرفان إلى اقتراح تشكيل هيئة سياسية عليا يترأسها رئيسا حكومة الدولتين أو نائبهما، بغية متابعة نشاطات الوزارات وبذل المساعي الحثيثة للارتقاء بالعلاقات إلى المستوى الإستراتيجي المنشود.

وتوجت تلك الجهود التي بذلها الطرفان بغية العمل على تحسين العلاقات الاقتصادية بينهما من خلال تلك الزيارة التي قام بها رئيس الوزراء التركي السيد طيب اردوغان إلى بغداد، والذي وقع مع نظيره العراقي

السيد نوري المالكي اتفاقية التعاون الإستراتيجي، والذي تضمن مجموعة من النقاط حول العلاقات الاقتصادية، بينهما والتي يمكن ذكر البعض منها على سبيل المثال لا الحصر وهي كما يلي (بهنان عزو، ص. 79):

- ✓ عقد اتفاقيات للتعاون والتكامل الاقتصادي الإستراتيجي بين البلدين قبل نهاية 2008.
- ✓ تعزيز التعاون لتنمية العلاقات التجارية لتحقيق المصلحة المشتركة لشعبيهما، وعقد اتفاقية تجارة حرة بين البلدين إرادة منهما على تحقيق ذلك.
- ✓ تعزيز العلاقات التجارية بين البلدين، والعمل على تشجيع برامج مشتركة لتأسيس مناطق تجارية وصناعة حرة للسياحة في زيادة فرص العمل والاستثمار في العراق.
- ✓ التعاون في نشاط إعادة إعمار العراق، وكذا التشجيع للتعاون في مجال الموارد المائية والزراعية لمساعدة العراق على تلبية حاجاته الزراعية والمائية، وعقد اتفاقية تنص على تشجيع التعاون في مجال البنى التحتية للنقل في العراق بغية ربطه مع أوربا عبر تركيا.
- ✓ تحقيق المشاريع التي تؤمن احتياجاتها في مجال الطاقة الكهربائية وكذا الإسراع بفتح بوابات حدودية جديدة بين البلدين.

وشهدت العلاقات الاقتصادية والتجارية تحسنا أكثر إثر الزيارة التي قام بها الرئيس التركي في 23 مارس 2009 إلى العراق ولقائه بنظيره العراقي، أين أكد على ضرورة رفع حجم التبادل التجاري بينهما من 5 مليارات دولار إلى 20 مليار دولار سنويا.

3. العوامل المؤثرة في العلاقات العراقية التركية بعد الغزو الأمريكي:

أ. القضية المائية:

تعد قضية المياه من أهم القضايا التي أثرت في العلاقات العراقية التركية، وذلك لما لها من أهمية قصوى للأنشطة الاقتصادية والاجتماعية وعاملا مهما للحفاظ على الأمن المائي والغذائي للدول، من خلال إقامة المشاريع الصناعية والفلاحية (عاصم فائق 2011، ص. 202)، وذلك راجع إلى ندرة المياه المتاحة، والانخفاض العام في عمليات الأمطار، وكذا نضوب المخزون المائي الجوفي هذا، من جهة، ويكمن السبب في رفض تركيا التوقيع على العديد من الاتفاقيات التي تمنح من خلالها حقوق كل من العراق وسوريا، من جهة أخرى، في المياه حسب ما تقر به الأعراف والقوانين الدولية (إسماعيل جواد 2009، ص. 286).

ولعل السبب الرئيسي الذي أدى بهذه الدول إلى عدم التفاهم حول تقسيم حصة المياه راجع إلى كون تركيا تدعي بأن هذه المياه تعود إلى تركيا وحدها، عكس ما تدعيه العراق وسوريا على أساس أنها دولية، وما يعزز هذا القول ذلك التصريح الذي تقدم به الرئيس التركي السابق سليمان ديميريل قائلا يجب: أن يدرك الجميع أن لا نهر الفرات ولا نهر دجلة من الأنهار الدولية، فهما من الأنهار الوطنية التركية حتى النقطة التي يغادر منها الإقليم التركي " (عاصم فائق 2011، ص. 207).

ومن بين الأسباب التي جعلت من تركيا ترفض اقتسام هذه الثروة وعدم توصلها إلى اتفاق يقضي بتسوية النزاع القائم بينهما راجع إلى (إسماعيل جواد 2009، ص. 287):

- ✓ النزاعات المستمرة بين العراق وسوريا، وتوظيف تركيا ذلك النزاع لخدمة توجهاتها ومصالحها.

- ✓ وقوع العراق تحت المظلة الدولية وفرض الحصار الاقتصادي عليه، مما جعله ضعيف وهش على المستوى الإقليمي والدولي.

وتسعى تركيا باستمرار إلى تغيير معادلة التوازن في النظام المائي الإقليمي لحوضي الفرات ودجلة، التي ترتكز على الامتناع عن المصادقة على الاتفاقيات الدولية والقرارات المتعلقة بموضوع تقاسم المياه بين الدول المتشاطئة، والاندفاع نحو إقامتها لمختلف المشاريع دون التفافها لتلك الدول المجاورة لها، والآثار السلبية التي تعود على هذه الدول، وهو ما أثار من مخاوف العراق وقلقه المتزايد أن تؤثر تلك المشاريع على معدلات تصريف مياه النهرين الواردة له (السعدون 2013ن ص. 316)، علما أنه يحتاج إلى ما لا يقل عن عشرة ملايير متر مكعب من الماء سنويا، وهذا راجع إلى الاستعمال الواسع له في مختلف المجالات الصناعية والزراعية، حيث تقدر مساحة الأراضي المزروعة قمحا حوالي 250 ألف هكتار والمزروعة شعيرا 400 ألف هكتار في حين تقدر المساحة المزروعة للقطن حوالي 10 آلاف هكتار فضلا عن ذلك توجد هناك عدة أنواع من الزراعات الشتوية والصيفية (العساف 2005، ص. 280).

ضف إلى ذلك المشاكل التي سوف تنجم عن انخفاض معدل منسوب المياه الواردة للعراق وتردي نوعيتها وزيادة نسبة التلوث فيها وهو ما يؤدي إلى تشكيل تحدي خطير لأمن العراق، الأمر الذي يؤثر في مستوى توجهات سياساته الخارجية تجاه تركيا مستقبلا.

وعليه، فإن مشكلة المياه تبقى أحد أهم المشاكل التي عملت على عرقلة تطور السياسة الخارجية العراقية حيال تركيا نحو الأفضل، سواء قبل الاحتلال أم بعده.

ب. القضية الكردية:

تعتبر القضية الكردية إحدى أهم القضايا التي ساهمت بشكل كبير إلى خلق الصراع بين الجانب العراقي والتركي، منذ تأسيسها في عشرينات القرن الماضي إلى غاية سقوط نظام حزب البعث العربي الاشتراكي، جراء الاحتلال الأمريكي له في التاسع أفريل من عام 2003 م.

فإقليم كردستان العراق، يثير هواجس كبيرة لدى دولة تركيا، بحيث لا تريد إقامة دولة كردية في شمال العراق، لما لها من تداعيات تفتيتية عن الجسد التركي، نتيجة وجود أقلية كردية في أراضيها والمقدرة بحوالي 18 مليون نسمة (صيوان 2008، ص. ص. 350-351).

فأحد أسباب عدم قيام تركيا بالمشاركة في الحرب ضد العراق راجع إلى تخوفها من حصول إقليم كردستان على دولة مستقلة، وفي هذا الصدد ذكرت بريد ديدي أغلو أستاذة العلاقات الدولية بجامعة غالاتا سراي في 14 ديسمبر 2005 قائلة :" إن أنقرة تخشى منذ أن اجتاح ائتلاف دولي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية العراق، أن تستعمل الأحزاب الكردية المسيطرة على شمال العراق فراغ السلطة لإعلان استقلالها، مما سيشكل سابقة يمكن أن تشجع النزاعات الانفصالية لدى الأقلية الكردية في الأناضول وما يعزز من تلك الهواجس حصول الأكراد في إقليم كردستان العراق على مكاسب سياسية بعد 2003، فضلا عن تسلم القيادات الكردية على مواقع سيادية كبيرة لدى الحكومة المركزية في العراق، وكذا حصولهم على حكم مستقل عل أساس فيدرالي، واتجاههم نحو بناء هوية كردية، ومطالبتهم بضم إقليم كركوك الغنية بالنفط، فضلا عن ذلك طالبوا بضم جزء من الموصل بهدف إقامة دولة كردستان الصغرى، ومن ثم العمل مضيا من أجل تدعيم جميع الأكراد المتواجدين فوق أراضي الدول المجاورة بغية تكوين دولة كردستان الكبرى، وهذا على حد تعبير

رئيس إقليم كردستان عندما صرح قائلا: " في حال نشوب حرب أهلية في العراق فإننا سنعلن دولتنا المستقلة"(صيوان 2008، ص. 350-351).

وهو ما ساعد على تعاظم مخاوف تركيا على إثر مطالبة الأقلية الكردية المتواجدة عبر أراضيها بمطالب سياسية، على غرار الأقلية الكردية المتواجدة بالعراق، والتي تحصلت على مجموعة من الامتيازات، وهو ما أدى إلى إحداث أعمال عنف وشغب داخل الأراضي التركية، والتي تم قمعها من طرف القوات التركية عام 2007.

وعليه، فقد أدت القضية الكردية دورا مهما ومؤثرا في العلاقات العراقية التركية، خاصة أن تركيا تعد القضية الكردية ذات أهمية بالنسبة إلى أمنها القومي، وهو ما يؤدي باستمرار إلى زيادة حدة التوتر بين الطرفين وإمكانية وصوله إلى نزاع مسلح.

ج. قضية التركمان وكركوك:

تبقى مشكلة كركوك والأقلية التركمانية أحد أهم المسائل العالقة في مسار العلاقات العراقية التركية عبر التاريخ، إلى غاية ما بعد الاحتلال الأمريكي، تلك القضية الخلافية الشديدة التعقيد، والتي تدور حول مدينة كركوك التي باتت محل نزاع بسبب موقعها المهم، ولما لها من أهمية اقتصادية كبيرة (صيوان 2008، ص. 351).

وترتبط مشكلة التركمان بقضية كركوك بوصفها من وجهة نظر أكراد العراق أنها تابعة لهم، والتي حاول غزاة المنطقة، وفقا لاعتقادهم عبر التاريخ تدمير إمارتها الواحدة تلو الأخرى، حيث يؤكدون أن كركوك كانت عاصمة لإمارة شهرزور الكردية (علوان 2011، ص. ص. 73-74)، في القرن التاسع عشر، فضلا عن ذلك يعتبرونها –قدس الأقداس- ولا يمكن التخلي عن عائداتها لإقليم كردستان العراق، في حين يعدها العرب مورد حياتهم بينما يعتقد التركمان أن كركوك جزء من تاريخهم الذي لا يمكن لأي كان أن يتنازل عنها كما يرفضون أي استفتاء يجرى على مصير المدينة وفق المادة (140) من الدستور العراقي لعام 2005 النافذ، وكثيرا ما يهتم الأكراد بالعمل على إعادة الأكراد المهجرين منها إلى كركوك، مستدلين في ذلك بمختلف الوثائق الموجودة بحوزتهم، والتي تؤكد بأن هذه المنطقة تعود للأكراد وحدهم (حسين عبيد 2014، ص. 106).

لهذا تجد أنقرة تسعى إلى كبح جماح الأكراد، وقيامها بطرح مطالبات بديلة لمدينة كركوك، بحيث نجدها تستعملها كورقة ضغط في وجههم، إذ تريد لهذه الأقلية أن يكون لها رأي وكلمة مسموعة بقدر الإمكان في تقرير مستقبل العراق والإمساك بزمام مدينته الغنية بالنفط، وفي خضم ذلك رفض وزير خارجية تركيا السابق عبد الله غول على أن تكون هناك هيمنة إثنية معينة على مدينة كركوك، ولا يمكن أن تدعي أي جهة غلبتها على هذه المدينة، ومن جهة أخرى أكد رئيس الوزراء التركي في تصريح له على أن تركيا لن تبقى مكتوفة الأيدي في حال ما إذا قام الأكراد بسيطرتهم عليها، وفي هذا الصدد قامت بحشد قواتها التي قامت بقصف قرى في محافظات دهوك والسليمانية وأربيل (صيوان 2008، ص. 349).

ويبدو أن الاهتمام التركي بموضوع تركمان العراق وكركوك راجع إلى مجموعة من المحددات وهي كما يلي:

- ✓ الارتباط التاريخي الذي يجمع بين تركيا والعراق، وعليه فتركيا ترى بأنه من الواجب الحفاظ عليها قدر الإمكان (علوان 2011، ص. 74).

- ✓ تحيين الفرص لقادة الأتراك بمسألة كركوك كلما سمحت لهم الظروف بذلك، إذ لازالوا يعتقدون بأنها جزء من تركيا، وقد تم التنازل عليها بموجب قرار عصبة الأمم في 25 ديسمبر 1925 في حالة ما إذا ساعدتهم الظروف يسترجعونها (صيوان 2008، ص. 347).
- ✓ كما تمثل كركوك من الناحية الإستراتيجية أهمية كبيرة لها، وذلك لاحتوائها على نسبة كبيرة من النفط، والمقدرة بحوالي40% من إجمالي احتياطي النفط العراقية، وأن ما يقارب 50% من النفط الذي يتم تصديره عن طريقها (حسين عبيد 2014، ص. 107).
- ✓ في حال ما إذا تم ضم كركوك إلى إقليم كردستان فإنها سوف تزيد من قوتها السياسية وقدرتها الاقتصادية.

ومن ثم مطالبتهم بالانفصال عن العراق، وقيام دولة كردية كبرى مستقلة، ومما يزيد من تعاظم قوة حزب العمال الكردستاني التركي لدى الدولة الكردية، وهو ما سينعكس بالسلب على الوحدة التركية، ولعل السبب الرئيس الذي عزز من مخاوفها أثناء التصريح الذي أكده رئيس إقليم كردستان العراق مسعود البرازاني قائلا: "إننا لا نخفي طموحنا بإقامة دولتنا المستقلة، إلا أن الظروف غير مواتية الآن، وإذا كانت تركيا تهدد باجتياح إقليم كردستان تحت مبرر وجود 300 ألف تركماني، فإننا لن نقف مكتوفي الأيدي حيال وجود 16 مليون كردي في تركيا (صيوان 2008، ص 350).

ولقد تابعت تركيا – باستمرار- يمكن القول أن تركيا تابعت قضية كركوك وباهتمام بالغ، ومارست ضغوطات سياسية جمة من أجل كبح جماح الأكراد، الذين يعتقدون بأنها جزء من إقليم كردستان، هذا من جانب، أما بالنسبة لمواقفها لنصرة التركمان فما هي إلا مجرد حملات دعائية وإعلامية لا أقل ولا أكثر وذلك بغية إرضاء القاعدة الشعبية في تركيا، ومحاولة إظهار نفسها على أساس أنها حامية لجميع الأقليات التابعة لها في جميع أنحاء المعمورة، وكذلك استعملت هذه القضية التي امتازت بإثارة عالية، وهذا من أجل خدمة مصالحها والمتمثلة في الحفاظ على الوحدة العراقية وعدم إعطاء أي فرصة للأكراد بغية تحقيق حلمهم والمتمثل في قيام دولة كردستان الكبرى (حسين عبيد 2014، ص. 107).

هـ. حزب العمال الكردستاني:

تعتبر مشكلة حزب العمال الكردستاني من أهم المشاكل التي عملت على عرقلة تطور العلاقات العراقية التركية ما قبل الاحتلال وما بعده، وهذا ما تم التأكيد عليه من قبل رئيس الوزراء التركي السيد طيب رجب أردوغان، عندما قام بزيارة رسمية له إلى بغداد نهاية شهر مارس 2011، في ذلك: "أن أهم مشكلة تعترض تعزيز العلاقات بين البلدين هي اتخاذ حزب العمال الكردستاني مقرا له في شمال العراق" (علوان 2011، ص. 72).

كما حث الرئيس التركي عبد الله غول عند زيارته إلى بغداد عام 2009 الحكومة العراقية بغية اتخاذها إجراءات جد قاسية إزاء حزب العمال الكردستاني.

ولقد شكل تواجد خمسة آلاف عنصرا من مقاتلي حزب العمال الكردستاني في شمال العراق أحد العوامل التي أثارت اهتمام تركيا بالحرب الأمريكية على العراق، فعندما طرحت أنقرة سؤالا على أمريكا عما ستقوم به مع أفراد حزب العمال الكردستاني، ردت عليها أمريكا عن طريق رئيس أركانها: بأنها ستعالج الأمر وحدها ولا داعي لتدخل تركيا، ومع هذا فقد حاولت تركيا بضغطها الشديد من أجل التصدي لهؤلاء المسلحين (حسين عبيد 2014، ص. 104).

وفيما يخص مكافحة حزب العمال الكردستاني توجه وزير داخلية تركيا إلى بغداد بغية المشاركة في الاجتماع الثلاثي التركي، الأمريكي، العراقي في نوفمبر عام 2008 لمكافحة انفصالي الحزب المذكور، وذلك عن طريق تبادل المعلومات الإستخبارية حول تحركات هذه العناصر ومواجهة نشاطاتها.

وترى الحكومة التركية أن الحزب المحظور غالبا ما يتخذ شمال العراق كقاعدة خلفية لشن عمليات على أراضيها، متهمة في ذلك إقليم كردستان عن تغاضيها النظر، جراء هذه الأعمال، وكذا تقديمها الدعم اللوجيستي له، لذلك ترى أنقرة أنه ليس من المستغرب أن تقوم بشن هجمات مضادة في شمال العراق من أجل التصدي لمسلحي الحزب (علوان 2011، ص. 72)، وهو ما حصل فعلا عندما قامت القوات التركية بشن هجوم بري واسع على مواقع حزب العمال الكردستاني، في جبال قنديل في 2008/02/23 لكن على الرغم من تعقد هذه القضية، والتي حالت دون تحقيق نوع من التقدم في العلاقات بينهما، قامت تركيا باتصالات عديدة مع العراق، وحاولت إقناعها بكل الطرق من أجل التوقيع على اتفاقية مكافحة الإرهاب، وهو ما حدث فعلا في سبتمبر 2007م(حسين عبيد 2014، ص. 105).

خاتمة:

يمكن القول في الأخير أن العلاقات العراقية التركية جد مميزة طيلة العهد الملكي -1921 1958- إلا انه بعد تغيير النظام إلى جمهوري تحولت العلاقات إلى الصراع بينهما، كما تبين أن العلاقات العراقية التركية قد عادت إلى مجراها الطبيعي منذ أواخر العقد السادس من القرن المنصرم، إلى غاية نهاية العقد الثامن منه، حيث عدت تركيا العراق أهم شريك اقتصادي لها في المنطقة، لاسيما وأن معظم النفط العراقي كان يمر عبر الأراضي التركية، وهو ما أدى إلى عقد اتفاقية ذات طابع سياسي وأمني سنة لمحاربة المتمردين من الأكراد، بغية تعزيز الأمن على حدودهما المشتركة.

إلا أنه حدث توتر في العلاقات بينهما نتيجة قيام تركيا بوقف ضخ النفط العراقي عبر الأنابيب المارة في أراضيها، وتطبيقها لقرارات مجلس الأمن الدولي الصادرة ضد العراق، وكذا السماح للقوات الغربية بالانطلاق من أراضيها لتوجيه ضربات عسكرية للعراق عام 1991.

وفي هذا المجال توصلت الدراسة إلى عدة نقاط خلافية بين الطرفين، لاسيما بعد تعرض العراق إلى الحصار الاقتصادي، والتي أثرت على العلاقات العراقية التركية:

- ✓ **قضية المياه المشتركة:** ما تزال هذه القضية من أهم القضايا التي أثارت إشكالا كبيرا في العلاقات بين البلدين.
- ✓ **القضية الكردية:** شكلت عقبة رئيسية أمام تطور العلاقة بينهما، وذلك بسبب اتهام تركيا للعراق بأنه يقوم بتدعيم وتمويل حزب العمال الكردستاني.
- ✓ **قضية الموصل والتركمان:** وهي من أهم القضايا التي شكلت العقبة الكبرى في وجه تطوير العلاقات العراقية التركية على مدى العقود السابقة وأدت إلى الكثير من المنازعات التي انعكست بدورها - سلبا على سياسياتهما الخارجية تجاه بعضهما البعض.

أما الفترة التي تلت الاحتلال الأمريكي للعراق فقد عرفت العلاقات بينهما تغيرا واضحا وهذا نتيجة سقوط النظام السياسي العراقي، وكذا انفتاح القوى السياسية على دول الجوار الجغرافي للعراق، ومنها تركيا،

وفي مقابل ذلك تعد تركيا العراق من أهم المناطق من الناحية السياسية أو الاقتصادية (النفطية والتجارية)، فضلا عن ذلك مسألة كركوك، والقضية الكردية، والتي تعد من المسائل ذات الأهمية البالغة لوحدة دولة تركيا ومستقبلها.

قائمة المراجع

1. النعيمي، ن. أ. (2010). العلاقات العراقية –التركية: الواقع والمستقبل. عمان:دار زهوان. 2010
2. العساف، ب. (2005). انعكاسات الأمن المائي العربي على الأمن القومي العربي: دراسة حالة حوضي الأردن والرافدين. أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم السياسية، جامعة الجزائر .
3. السعدون، و. م. ب. (2013). مستقبل العلاقات العراقية – التركية في ظل تحديات الأمن الإقليمي، مركز الدارسات الإقليمية، 9، (31).
4. السويداني، ح. م. (2011). العلاقات العراقية التركية العمق التاريخي وآليات تفعيل التواصل. مركز الدراسات الإقلية، (24).
5. إسماعيل، ج. أ. (2009). تركيا والتطورات على الساحة العراقية حتى 2004، مركز الدراسات الإقليمية، 16، (15).
6. بهنان، ع. ح. العلاقات العراقية –التركية (2005-2010) دراسة سياسية واقتصادية. مركز الدراسات الإقليمية.
7. جبر، ش. ع. (2012). العلاقات العراقية التركية الواقع والمستقبل، القادسية للقانون والعلوم السياسية، جامعة القادسية (العراق)، (51).
8. حسين، ع. م. (2014). العلاقات العراقية وأثرها في استقرار العراق. دراسات دولية، (60).
9. حقي، س. ت. (2010). العراق وسياسة حسن الجوار تجاه تركيا وإيران، مجلة العلوم السياسية، (41).
10. محمود، إ. أ. (2010). حمد النظام الدولي والوطن العربي في حال الأمة العربية 2009-2010 النهضة أو السقوط. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربي.
11. علوان، س. ح. (2011). توجهات السياسة الخارجية لحكومة حزب العدالة والتنمية، دراسات دولية، (51).
12. عاصم، ف. ت. (2011). أثر المتغير الأمريكي في العلاقات العراقية التركية، دراسات دولية، (54).
13. صيوان، هـ. ك. (2008). العلاقات العراقية التركية: رؤية في امكانات التعاون واحتمالات الصراع، في العراق تحت الإحتلال تدمير الدولة وتكريس الفوضى. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
14. رافد م. أ. (2014). قراءة في العلاقات العراقية– التركية والموقف التركي في أزمة احتلال العراق للكويت 1990-1991، مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية، (21).